الآثار الاقتصادية للاستثمار في الأندية الرياضية

إعداد

الباحث / حسام عبدالرحمن عبدالجليل خليل

مجلة حقوق دمياط للدراسات القانونية والاقتصادية – كلية الحقوق – جامعة دمياط

العدد الحادى عشر يناير–2025

الجزء الأول

مقدمة:

الحمد لله رب العالمين الذي علم الانسان ما لم يعلم ، واسبغ عليه نعمة ظاهره وباطنه ، فله الحمد في الاولى والآخرة ، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين سيدنا محمد صلي الله عليه وسلم وعلى اله و اصحابه والتابعين لهم بإحسان الى يوم الدين

أما بعد ،،،

اتقدم بخالص الشكر والتقدير لكل من قدم لي يد العون والمساعدة في اتمام هذا البحث سائلا الله عز وجل ان اكون قد وفقت في بيان كافه المعلومات المتعلقة بموضوع بحثى ورسالتي .

فسوف أتناول في ظل هذا البحث موضوعا مهما جدا له تأُثير هاما على اقتصاديات البلاد سواء كانت البلاد الغنية أو المتوسطة او الفقيرة ألا وهو الاستثمار الرياضي وتأثيره على

اقتصاد البلاد وتطويرها واهميتها وادراج الأندية الرياضية في البورصة فهو يعتبر من اهم الموضوعات التي تشغل بالنا هذه الايام وأخيرا يمكنني الاعتراف انه مهما تحدثت عن هذا الموضوع لا اقدر على ايفائه حقه وسوف ابقى دائما مقصرا ولكن يكفيني شرف المحاولة في بذل اقصى ما يمكن من الجهد لملامسة جوانب هذا الموضوع سائلا المولى الكريم أن يوفقني في هذا الموضوع مستوفيا كافه ما يحتاج تداوله من شرح .

١- أهمية البحث :

تتمثل أهمية البحث في الوصول للتعرف علي

١- وسائل جذب المستثمرين للاستثمار في الأندية الرياضية.

٢- مصادر تمويل الاستثمار في الأندية الرياضية.

٣- التعرف علي دور الاستثمار الرياضي واثرة علي الاقتصاد المصري.

٢- أهداف البحث :

١- التعرف علي مفهوم الاستثمار الاقتصادي في الأندية الرياضية من خلال عرض لمكوناته وأهدافه ووسائله.

٢- توضيح أثر التطور التشريعي للاستثمار علي جذب الاستثمار في الأندية الرياضية.

٣- إيجاد مصادر التمويل اللازمة للاستثمار في الأندية الرياضية.

٤- تحديد الاثار الاقتصادية للاستثمار في الأندية الرياضية.

٣- مشكله البحث

إن الرياضة بشكل عام وكرة القدم بشكل خاص أصبحت أداة من الأدوات الاقتصادية التي تجيد استخدامها العديد من الدول الأوربية وحتي بعض الدول العربية فقد أصبحت من أهم مصادر الدخل القومي في تلك البلاد إلا انه في مصر تعتمد جميع الأندية

الرياضية والمؤسسات والاتحادات الرياضية علي مصدر تمويل واحد وهو التمويل الحكومي حتي أصبحت تشكل عبئ علي ميزانية الدولة السنوية أي أنها جانب سلبي حيث تقوم الدولة بتمويل ودعم الأندية الرياضية بدون عائد أو مقابل أو أرباح أي أن قطاع الرياضة يستنفذ مقدرات وثروات هذه البلاد في حين أن هذا القطاع في بلدان أخري أصبح صناعه تدر دخل تفوق التوقعات وتوفر فرص عمل بالألاف وتساعد بل وتؤثر علي قطاعات أخري كثيرة مثل قطاع السياحة والصحة والصناعة والإعلام والاستثمارات الأجنبية المباشرة وتحصيل الضرائب وتوظيف العمالة وبالرغم من وجود جميع مقومات صناعة الرياضة في مصر بل وتتفوق على دول كثيرة متقدمة في صناعة الرياضة الا اننا نحتاج الي تنوع وتطوير الفكر الإداري والاستراتيجي في عملية إدارة الرياضة والأندية الرياضية المصرية وتحتاج الي التطور التشريعي

للاستثمار عامه والاستثمار الرياضي خاصة لجذب المستثمرين وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لدفع الرياضة المصرية لكي تخطو خطوات كبيرة ممنهجة وعلمية نحو الاحتراف الحقيقي والصحيح خاصة في عمليه التمويل للقضاء علي المشكلات والأزمات المالية التي تواجه الأندية الرياضية لان عمليه التمويل هي بمثابة القلب النابض والاستثمار الرياضي فإيجاد مصادر التمويل هو ضرورة حتمية للنهوض بهذا القطاع في بلد يملك جميع الأرقام القياسية سواء للأندية او للمنتخبات الرياضية علي مستوي القارة الافريقية فيجب علينا ان نواجه المشكلات الرياضية ومعرفة أسبابها وإيجاد الحلول المناسبة التي تتناسب مع إمكانيات وتوجهات الدولة وخصوصا المشكلات التي تكون في القوانين والروتين فلابد من وجود تشريعية للاستثمارات الخاصة بالرياضة وقوانينها وإيجاد التمويل سواء من المؤسسات الاقتصادية ورجال الاعمال أو تحويل

الأندية الرياضية لشركات مساهمه وإدراجها في البورصة أوعن طريق نظام الخصخصة أو إيجاد شراكة فعالة وحقيقية بين الدولة (القطاع العام) ورجال الاعمال (القطاع الخاص)وذلك لتحقيق الهدف المنشود وهو الانتقال من التمويل الحكومي (الدعم) الي التمويل الذاتي للأندية عن طريق تشجيع الاستثمار الرياضي والتسويق واستغلال الإعلانات واستغلال العلامات التجارية والتجارة الإلكترونية وتنمية المواهب الرياضية بما يعود بالنفع علي الأندية الرياضة خاصه والرياضة المصرية عامة وهنا تنقلب الآية من قطاع مستهلك ومكلف قائم علي الدعم الحكومي الي قطاع مربح ويعود بالنفع علي الدولة في تدبير نفقاتها ودعمها للقطاعات الأخرى التي تحتاج فعلا للدعم الحكومي .

فبعد أن كانت الرياضة لفترات طويله بعيدة عن اهتمام الاقتصاد والقائمين عليه اعتقادا منهم انها ليست اكثر من مجال

للتسلية والترفيه فقط، أي انها اصبحت من اهم عناصر الدورة الاقتصادية سواء كانت سلعه ومنتج او شريكا للإنتاج وايضا لأنها تخص أهم مكونات المجتمع والحياه وهو الانسان فكرا او جسدا .....،،،،،، والأندية الرياضية هي النواه التي يدور حولها المسار الرياضي حيث انها المعنية بنشر وتطوير الألعاب الرياضية وهي الممثل الرسمي والقانوني في منافسات الاتحادات الرياضية على مستوى الدولة او على المستوى القاري و الإقليمي والدولي .

ويعد المال هو الوقود اللازم لاستمرار وتطوير وتحديث الجوانب الرياضية مثل بناء المنشآت الرياضية والملاعب والصالات ومعدات التدريب واقامة التظاهرات الرياضية واستقطاب اللاعبين والمدربين والفنيين والاطقم الطبية والعناصر الاخرى التي تساهم في بناء وتطوير الالعاب الرياضية .

وتظهر مشكلة البحث في الإجابة عن التساؤل الرئيس – ما الأثار الاقتصادية للاستثمار في الأندية الرياضية؟

ومن هذا التساؤل تنشق الأسئلة الفرعية التالية:-

١- ما مفهوم الاستثمار الاقتصادي ودوره في تطوير الأندية الرياضية المصرية؟

٢- ما مصادر التمويل في الأندية الرياضية المصرية؟

٣- ما آليات وطرق تطوير فرص الاستثمار بالأندية الرياضية؟

٤- فرضيات البحث

يحاول البحث الحالي التحقق من صحة الفروض التالية

١- للاستثمار في الأندية الرياضية المصرية دور كبير في تنمية وتقوية وتطوير الاقتصاد المصري

٢- التطور التشريعي والقانوني له دور كبير في جذب المستثمرين للاستثمار بالأندية الرياضة المصرية

٣- الأساليب الإدارية الحديثة تساهم في تطوير الأداء المالي للأندية الرياضية وجذب الاستثمارات الأجنبية.

٥- منهج البحث :-

- المنهج الوصفي التحليلي.

-اعتمدت بحول الله وقوته في اختيار المراجع التي لها صلة مباشرة بموضوع البحث.

٦- أدوات جمع البيانات

- استمارات الاستبيان من إعداد الباحث

- إجراء مسح للدراسات النظرية والبحوث والمراجع العلمية المتخصصة في الإدارة الرياضية والاستثمار الرياضي وكذلك الاعتماد علي نتائج الدراسات والبحوث المرتبطة بموضوع البحث.

- المقابلة الشخصية مع بعض أعضاء مجلس الإدارة في الأندية الرياضية والمؤسسات والهيئات الرياضية وذلك للاستفادة منها في تصميم الاستبيان

٧- عينة البحث

- الأندية الرياضية ومراكز الشباب في جمهورية مصر العربية.

٨- مصطلحات البحث :

١- الاقتصاد :

هو علم من العلوم الاجتماعية الذي يبحث في إيجاد حل للمشكلة الاقتصادية المتمثلة في وجود احتياجات متعددة ولا نهائية وموارد محددة بقدر قدرة الأفراد على اكتشافها وهذا يتوقف على التقدم العلمي والتكنولوجي [١]

٢- الاستثمار :

- [١] حسام رضوان كامل : اقتصاديات الاتحادات الرياضية الأوليمبية المصرية "دراسة تحليلية" رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية الرياضية ، جامعة جلوان ، عام ٢٠٠٠م ، ص ٢٣.

هوالزيادة في رأس المال بجميع أنواعه سواء كان رأس مال أو كان رأس المال الثابت أو المتداول أوالسائل[١]

٣- الاستثمار الرياضي :

هو عملية تشغيل لرأس المال في الأندية الرياضية بهدف استغلاله وتشغيل أصوله بما يتيح المنفعة التبادلية بين صاحب رأس المال والنادي الرياضي [٢]

[١] – نبيه العلقمي وآخرون : اقتصاديات الرياضة والقومية الدولية ، مركز الكتاب للنشر والطباعة ، القاهرة ، ٢٠١٢م . ص ٢٤١.

[٢] – أحمد محمد ساتي الخطيب ، دراسة حالة الاستثمار في الأندية الرياضية المحلية بالخرطم ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الخرطوم ، ٢٠١٦ ص ٦.

٤- الأندية الرياضية :

يعرف المجلس القومي الرياضة (٢٠٠٨م) بأنه هيئة رياضية لها شخصية اعتبارية مستقلة ويعتبر من الهيئات الخاصة ذات النفع العام.[١]

٥- تعريف مراكز الشباب والرياضة :

هو كل هيئة مجهزة بالمباني والامكانيات التي تقيمها الدولة أو المجالس المحلية أو الأفراد في المدن والقرى بقصد تنمية

[١] المجلس القومي للرياضة : لائحة النظام الأساسي للنادي الرياضي ، قرار المجلس القومي للرياضة رقم ٨٥ لسنة ٢٠٠٨م.

الشباب في مراحل العمر المختلفة واستثمار أو قات فراغهم في ممارسة الأنشطة الترويحية والاجتماعية والرياضية والقومية.[١]

وهي أي هيئة شبابية تربوية أهلية ذات نفع عام وله شخصية اعتبارية مستقلة يسهم في تنمية النشئ والشباب باستثمار وقت فراغهم في ممارسة مختلف الأنشطة الثقافية والاجتماعية والرياضية والوطنية ويسعى لاكسابهم المهارات التي تكفل تحمل المسئولية في اطار القانون والسياسة العامة للدولة. [٢]

---

(١) عبد الرحمن صوفي عثمان وآخرون : الخدمة الاجتماعية في مجال رعاية الشباب ، بل برنت للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٩٧م صـ ٣٢٥.

(٢) يحيى حسن ، الترويح الرياضي " مفهوم مراكز الشباب" ، ٢٠١٧ ، تم الاسترجاع ٢٠٢٤/١/٧م.

٦- **التمويل الرياضي :** هو مجموعة الموارد المالية التي تحصل عليها الهيئة الرياضية سواء كان إيرادات ذاتية أو تبرعات أهلية أو إعانات حكومية [١]

وفي ظل الصعوبات الاقتصادية التي تواجه الدولة المصرية ولتخفيف العبء على الاقتصاد القومي لأنه هو المصدر الوحيد للأندية المصرية للحصول على الدعم المالي اللازم لاستمرارها . لذا اصبح من الضروري ان تسعى هذه الأندية للبحث عن مصادر تمويليه جديده دون الاعتماد على الدعم الحكومي لتغطية تكاليف الأنشطة الرياضية ومن ثم الاستثمار وتنفيذ المشروعات الرياضية اللازمة لتحويلها من قطاع مهلك وعبء على الاقتصاد المصري

[١] أشرف محمود حسين العجيلي : معوقات الاستثمار الرياضي في المجال الرياضي في ج.م.ع ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية الرياضية للبنين ، جامعة حلوان ، القاهرة ، ١٩٩٩م ، ص ٣٩.

الى قطاع نفع عام ومحقق للأرباح ولأمال وطموحات القاعدة الكبيرة من ممارسي ومحبي الرياضة.

وقد توصلت بعض الدراسات ومنها دراسة محمد أحمد عباس (٢٠١٦) بان هناك العديد من المستثمرين في الآونة الأخيرة قاموا بأنشاء الأندية الرياضية الخاصة على اعتبار ان الرياضية احد مجالات الاستثمار لرؤوس أموالهم ، ولكن غالبا ما تم هذا بدون دراسات علميه واقعيه توضح لهم ما هي الأهمية الحقيقية للاستثمار في المجال الرياضي وما هي المجالات المتاحة والمشكلات المتوقعة . [١]

٩- خطة البحث :

يتكون البحث من مقدمة ومبحثين وخاتمة وقائمة تضم المراجع والمصادر وذلك على النحو التالي.

المقدمة :

١- أهمية البحث.

٢- أهداف البحث.

٣- مشكلة البحث.

٤- فرضيات البحث.

=

(١) محمد احمد عباس ، الاستثمار في الأندية الرياضية " اهميته "، مميزاته ، معوقاته " بحث منشور بالمجلة العلمية للتربية البدنية وعلوم الرياضة ، كلية التربية الرياضية للبنين ، جامعة حلوان (٤) طبعة ٧٨ عام٢٠١٦ ،ص ٣٤٥.

٥- منهج البحث.

٦- عينة البحث.

٧- مصطلحات البحث.

٨- خطة البحث.

المبحث الأول : (دراسة تحليلية للاستثمار العام والاستثمار الرياضي) ويشتمل على ثلاث مطالب :

المطلب الأول : مفهوم الاستثمار ومكوناته.

المطلب الثاني : التطور التشريعي للاستثمار في مصر وأثره على جذب المستثمرين للاستثمار في الأندية الرياضية.

المطلب الثالث : الصعوبات التي تواجه الاستثمار الرياضي في مصر.

المبحث الثاني : (مصادر تمويل الاستثمار الرياضي في الأندية الرياضية) ويشتمل على ثلاث مطالب :

المطلب الأول : نظام الخصخصة ونظام البوت (Boot)

المطلب الثاني : تحويل الأندية الرياضية لشركات مساهمة وإدراجها في البورصة المصرية.

المطلب الثالث: دور الحوكمة في تطوير الأداء المالي للأندية الرياضية.

الخاتمة : وفيها أبرز النتائج والتوصيات.

مفهوم الاستثمار الرياضي

إن الاستثمار في المجال الرياضي أصبح مطلب هام وضروري لزيادة مصادر الدخل وتحقيق الارباح وزيادة الجذب السياحي ولتحسين وتطوير مجالات كثيره مثل صناعة الاعلام والبناء والتشييد والصناعات الرياضية والصحة والامن ولتحويل المنظمات الرياضية الى منظمات هادفه للربح من خلال استثمار مواردها المختلفة. اعتبار الرياضة مشروعا صناعيا قوميا ضخما ونستنسخ التجربة الإنجليزية ونطبقها اذا وضعنا في الاعتبار الارقام التي تحققها دوري كرة القدم الإنجليزية والتي تساهم في الدخل القومي البريطاني ب ٩ مليارات و٧٠٠ مليون دولار ويوفر ١٠٠الف فرصة عمل ثابته بجانب ٣٠ الف فرصه موسمية مع العلم ان الدوري الانجليزي وحتى عام ١٩٩٢ كان يحقق خسائر فادحة سواء في الارواح او الارباح وكانت الملاعب مهمله وسيئة

بدءا من الحمامات وغرف خلع الملابس ومرورا بالمدرجات والارضيات لدرجة ان اسوأ حادثين شهدتهما ملاعب كرة القدم في العالم كانت في انجلترا ومن بعد هذه الكارثتين ظهر ديفيد دان ، نائب رئيس نادي ارسنال وبدأ يعكف على دراسة الوضع المترهل والخطير لمسابقة الدوري المحلي بدرجاته المختلفة وطالب ديفيد دان عددا من الخبراء والنجوم والمسؤولين عن الكرة لإنجليزية بالاجتماع والاعتكاف ودراسة تحويل الكره الى صناعه وذهبوا لنقل تجربة الولايات المتحدة الأمريكية من حيث روعة البنيه التحتية للملاعب والنظام الاداري للدوري. وتم اعداد دراسة عن اهمية الدوري الانجليزي عام ٢٠١٧م كشفت ان كرة القدم البريطانية هي بمثابة القاطرة للاقتصاد القومي الانجليزي من خلال الشعبية الجارفة والنشاط التجاري بتأسيس سلاسل تجاريه ومولات وزيارة

الاجانب لمشاهدة المباريات المهمة فيما يعرف بالسياحة الرياضية (١)

ومصر لديها فرصه تاريخية في تحويل بطولة الدوري العام الى صناعة ، خاصة انها تمتلك بنيه تحتيه من ملاعب رائعة وقدره تنظيميه هائلة يجعلها قادرة على نقل الدوري المصري من مرحلة الهواه للاحتراف الفعلي.

الاستثمار العام

" الاستثمار هو الزيادة في رأس المال بجميع انواعه سواء كانت في رأس المال الثابت أو رأس المال المتداول وفي رأس المال

(١) د ندراوي الهواري ، أرباح الدوري الانجليزي لكرة القدم تفوق دخل قناة السويس و ٤ دول افريقيا .. ، اليوم السابع ، ٢٠١٩ تم الاسترجاع ٢٠٢٤/١/١م.

السائل ، ويعرف بأنه هو الاستخدام الفعلي للموارد في زيادة ما لدى المجتمع من سلع" [١]

المشروع الاستثماري:

" كل نشاط تم انجازه ، له بداية ونهاية ، يهدف الى تقديم منتج او خدمه ، وتتطلب ادارته مشاركة طرف او اطراف كثيره ، يعمل على انجازه شخص او آلاف الاشخاص ، فترة انجازه قد تكون أياما وقد تمتد الى سنوات ، قد يحتاج الى معدات معقده وتكنولوجية عالية ، ومعدات بسيطة [٢]

---

[١] كمال الدين درويش ، واخرون ، اقتصاديات الرياضة ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، ٢٠١٣ ، ص ٢٠.

[٢] مهري عبدالمالك ، دراسة الجدوى المالية للمشروعات الاستثمارية ومساهمتها في انجاز "القرار الاستثماري" دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب =

الاستثمار الرياضي:

هو زيادة رأس المال العامل في المجال الرياضي عن طريق اتاحة الفرص للمستثمرين من الدخول الى التسابق والتنافس من اجل الاستفادة من مواردهم المالية وتوظيفها في المجال الرياضي فضلا عن استقدام الشركات العالمية والمحلية لإيجاد التركيب في القطاع الرياضي عن طريق استثمار الموارد البشرية والاقتصادية وتطويرها مع تطوير البنية التحتية الرياضية بما يضمن ذلك ايراد

=

بتبسة . رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة تبسه الجزائر ٢٠١٣، ص٥١.

الارباح للمستثمر الرياضي من جانب وتحقيق المؤسسات الرياضية والاقتصادية والتربوية والاجتماعية من جانب آخر [١]

التطور التشريعي للاستثمار في مصر وأثره على جذب الاستثمار الاجنبي

اهمية وضع إطار تشريعي متطور للاستثمار:

يختلف العمل في ظل قانون يعكس رؤية الممولين في بلد عن العمل في ظل اللاقانون .

اذ أن القانون اذا توافرت فيه شروط معينة ورسم اطار محدد المعالم للعمل والصلاحيات التي يتمتع بها القائمون على امر

[١] حسين علي كنتار العبودي ، اهمية الاستثمار الرياضي في تطوير المنشآت الرياضية العراقية ، المجلة العلمية ، العدد الثالث عشر ، جامعة مستغانم ، ٢٠١٦ ،ص ٢٢٠.

الاستثمار وحدد نطاق العمل وشروطه وقواعده بالنسبة للمستثمرين لذا فان الاطار التشريعي للاستثمار يحقق بصفه عامه ما يلي :

١- يوفر للمستثمر الامان والطمأنينة.

٢- الثقة والاستقرار.

٣- يحول توافر الإطار التشريعي دون استخدام السلطة التقديرية للقائمين على امر الاستثمار اي انه يحد من التدخل الشخصي

٤- بما يعني توافر وتهيئة مناخ جاذب للاستثمار في إطار المنافسة المحسومة.

التطور التشريعي لقوانين الاستثمار :

اولًا: قد مرت السياسة التشريعية الاستثمارية بمراحل عديده من التطور تبقى للمستوى الاقتصادي والاجتماعي لمصر وفقا للظروف الاجتماعية بالتوازي مع تطور المنظومة الاقتصادية

الدولية ورغبة الدول في جذب المزيد من الاستثمارات وصولا الى القوانين الاستثمارية الحديثة وبما ان قوة الدول تقاس حاليا بقوة اقتصادها وعليه فأنه لابد من ان تزداد جهود الدول وخاصة النامية منها على جذب المزيد من الاستثمارات الاجنبة وخاصة المباشرة منها وعليه فأنه لهذه الدول ان تستفيد من تشريعاتها وتطورها حتى تستطيع جذب العديد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وخاصة الشركات المتعددة الجنسيات وتعتبر مصر أحد هذه الدول النامية التي تحاول جاهده على مدار عقود من خلال منظومات الاصلاح من الركود الاقتصادي وتقليل نسبة العجز في ميزان المدفوعات وتقليل الفجوة الكبيرة بين الاستيراد والتصدير لذلك عليها ان تغير من سياستها التشريعية.[١]

[١] فوشم احمد رجب عبدالخالق ، تطور التشريع الاستثماري واثره في جذب الاستثمار المباشر ، موقع المعرفة ٢٠٢٠، تم الاسترجاع ٢٠٢٢/٦/٣٠.

التطور التشريعي للاستثمار الرياضي في مصر.

– تعتبر الرياضة أحد مصادر الفخر القومي للدول الحديثة وأبرز عناصر قوتها الناعمة ويسرى ذلك على الدول المتقدمة والاقل نموا ولذلك حرص القادة السياسيون في مختلف دول العالم على استثمار المناسبات الرياضية في تحسين شعبيتهم والسعي لإبراز تميز دولهم من خلال استضافة البطولات الرياضية الكبرى.

- ولم تكن مصر استثناء على ذلك فقد حرص رؤساؤها على حضور المباريات والمناسبات الرياضية المهمة.

- وفي ظل هذا الاهتمام السياسي من رأس الدولة حكمت علاقة الدولة بالرياضة على مدى تاريخها . (ثلاث مدارس رئيسيه) وهي :

المدرسة الأولى : وتعطي الأولوية لدور الدولة.

وهي المدرسة التي كانت سأئده منذ ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وعبرت عن وجودها في عدة مظاهر اهمها حرص رئيس الدولة على حضور الفاعليات الرياضة والظهور بمظهر القائد الداعم ووجود كيان حكومي معني بالرياضة ومقدم للخدمة الرياضية المدعومة على نحو يناظر تلك المقدمة في مجال التعليم والصحة والاحتكام الى اطار تشريعي قوي يجعل الدولة هي المحرك الرئيسي للنشاط الرياضي ويتمثل هذا الاطار التشريعي في قانون الهيئات الشبابية والرياضية رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٥ والتي تنظم العمل الرياضي في مصر لمدة ٤٢ سنة فقد اخضع هذا القانون جميع الهيئات الأهلية لرعاية الشباب والرياضة ماليا وتنظيما واداريا وفنينا وصحيا لإشراف الجهة الإدارية المختصة وهي (وزارة الشباب والرياضة) والتي لها في سبيل ذلك الاطلاع على

جميع دفاتر الهيئة ومستنداتها ومتابعة انشطتها المختلفة (ماده ٢٥) وايضا منح رئيس الجهة الإدارية المختصة الحق في اعلان بطلان اي قرار تصدره الجهة العمومية بالمخالفة لأحكام هذا القانون او القرارات المنفذة له او نظام الهيئة (ماده٣٩) واشترط موافقة الجهة الإدارية المختصة على التبرعات والهبات والوصايا (ماده ٥١)

المدرسة الثانية : تعطي الأولوية للرياضة كنشاط أهلي

وهذه المرحلة تكون الرياضة عباره عن نشاط اهلي تديره هيئات رياضيه لها جمعياتها العمومية المستقلة ومجالس ادارتها المنتخبة وتركز هذه المدرسة على ضرورة استقلالية الحركة الرياضية المصرية بمعزل تام عن وزارة الشباب والرياضة التي ينبغي الغائها ، واعطاء جميع اختصاصاتها للجنه الأولمبية وهي

المدرسة السائدة في الولايات المتحدة ودول اوروبا الغربية والتي يناصرها بعض المختصين في مجال الرياضة في مصر.

المدرسة الثالثة : وهي المزج بين وجود اشرافي للدولة ممثلة في وزارة الشباب والرياضية وبين ضمان استقلالية الأندية الرياضية.

وتنهض هذه المدرسة على فكرة التمكين المتبادل وتأكيد العلاقة التكاملية بين مؤسسات الدولة والنشاط الرياضي وانطلقت المدرسة الاخيرة التي ظهرت ملامحها بجلاء في نهاية عام ٢٠١٧ من اصدار قانون الرياضة الجديد رقم ٧١ لسنة ٢٠١٧ الذي أعطى الهيئات الرياضية الحق في وضع انظمتها الأساسية الخاصة بها من خلال جمعيات عموميه ، واحتفظ لوزارة الشباب والرياضة بدور الاشراف المالي والرقابي على عمل هذه الهيئات دون تدخل

فني في شئونها وذلك وفقا للمادة(١٣) من القانون وايضا قام بتفعيل دور اللجنة الأولمبية (١)

اي ان الرياضة المصرية وقوانينها وتشريعاتها قد بدأت في ظل وكتف الدولة المصرية فهي المتحكمة وهي المسئولة وهي الداعمة لكل كبيره وصغيره ثم تدريجيا شيئا فشيئا تقلصت دور الدولة المتحكمة وحتي المراقبة والمسيطرة ولكن ظلت الدولة لها دور واحد فقط وهو الدور الداعم للأندية المصرية بأعمالها اي ان الأندية الرياضية المصرية اصبحت تتمتع باستقلالية شبه التامة والكاملة في اتخاذها القرارات وادارة شئون الالعاب الرياضية وبالتالي الاستحواذ علي كل مميزات وايجابيات الرياضة بعيدا عن

(١) يوسف وردانـي ، السياسـة العامـة للرياضـة فـي مصـر ، موقـع الاهـرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، ٢٠١٩ ، تم الاسترجاع ٢٠٢٤/٤/١ م

الدولة الا في الجانب المادي في الأندية بمجالس الإدارة العامة يطالبون الدولة بمسؤوليتها الداعمة فقط تجاه الأندية الرياضية ومن هنا يتضح لنا وجود خلل كبير هنا وهو ان الدولة تنفق سنويا المليارات علي هذه الأندية الرياضية دون الاستفادة منها وهذا عبء كبير علي الميزانية العامة للدولة

الصعوبات التي تواجه الاستثمار الرياضي في الأندية الرياضية :

تعددت ابعاد معوقات الاستثمار الرياضي في جمهورية مصر العربية حيث توجد ابعاد اداريه وابعاد اقتصاديه وابعاد قانونيه وابعاد فنيه وفيما يلي تحديد هذه المعوقات .

اولاً : المعوقات الإدارية

تقيد الاستثمار الرياضي في بناء وانشاء المنشآت الرياضية.

طلب اوراق متعددة ومختلفة للحصول على الترخيص في القطاع الرياضي .

طول الفترة الزمنية اللازمة للحصول على ترخيص العمل في الاستثمار الرياضي .

نقص البيانات والمعلومات التي تساعد على اتخاذ قرار الاستثمار الرياضي .

قلة الحوافز والتسهيلات التي تقدم للمستثمر في المجال الرياضي

التعقيدات الروتينية الموجودة في الجانب الاداري.

قلة التنسيق بين الهيئات والوزارات المسئولة عن استخراج وتسهيل وتنفيذ الاستثمار في المجال الرياضي

ثانيا: المعوقات الاقتصادية :

– اعتماد الهيئات الرياضية في دخلها بنسبة كبيره على الدعم الحكومي.

– قلة التجارب السابقة في الاستثمار الرياضي والتي توضح المقاييس المالية التي يحققها هذا النوع من الاستثمار.

– عدم وضوح المعايير المحاسبية في تقيم الأندية وأصولها.

– ارتفاع تكلفة الانشاء والتعمير للمنشآت الرياضية وبصوره كبيرة.

– وجود أزمات اقتصاديه عالميه تؤثر على الاستثمار الرياضي.

– ارتفاع تكلفة اصدار التراخيص للشركات المساهمة للاستثمار في المجال الرياضي.

ثالثًا: معوقات قانونية أو تشريعية :

- حتمية تطوير الجانب التشريعي المتعلق برفع الاستثمار الرياضي نحو افاق عالميه وحذف كافة النصوص التي من شأنها ان تعوق الاستثمار في المجال الرياضي

- اهمية وضوح اللوائح والمعايير التي تتم بها عملية حقوق البث التليفزيوني والعلامة التجارية والرعاية والتسويق في المجال الرياضي
- عدم وضوح أليات فض المنازعات في الاستثمار الرياضي.

رابعًا : معوقات فنية

{١} قلة الكوادر القيادية والإدارية المدربة والمتخصصة في مجال الاستثمار الرياضي.

{٢} ضعف في المستوى الفني الرياضي.

{٣} قلة عدد المدربين المؤهلين والمتخصصين العاملين في المجال الرياضي مقارنة بحجم سوق العمل.

{٤} ضعف المستوى الفني للعديد من الأندية يحجم المستثمرين عن خوض تجربة الاستثمار الرياضي.

{٥} قصور في البنية التحتية للمنشآت الرياضية مما يعيق من عملية الاستثمار الرياضي.

{٦} ضعف البيانات والمعلومات التي تبنى عليها دراسة الجدوى للمشروعات الرياضية.

{٧} التركيز على المشروعات الاستثمارية المتعلقة بكرة القدم فقط.

{٨} وجود قصور في عمليات التجديد والاصلاح والصيانة للملاعب الرياضية.

{٩} قصور في استخدام التكنولوجيا كأداة اتصال فعاله لتشجيع الاستثمار الرياضي والإشارة الى أهم فرص الاستثمار الرياضي.

{١٠} ضعف اداء الاحتراف الرياضي في معظم الألعاب الرياضية بالشكل الذي يشجع على الاستثمار فيها.

{١١} ضعف الرؤية المستقبلية للاستثمار في المجال الرياضي [١]

ـ من المعروف والمؤكد ان القاطرة التي تقود الاستثمار في اي مجال وخصوصا المجال الرياضي هي القاطرة التشريعية فالبيئة التي تنمو فيها الاستثمارات يجب أن تبنى على اسس تشريعيه متميزة وواضحة وجاذبه ومتكاملة تهدف الى وضع ضمانات لأمواله واستثماراته وحوافز لجذبه وتشجيعه وأليات واضحة لفض اي منازعات مستقبليه قد تنشأ لكي يشعر معها المستثمر بالأمان وكل هذه الامور لابد لها من مساندة حقيقة وجادة من القيادة السياسية وادراك ووعي شعبي اي انه بالقيادة السياسية والوعي

[١] اشرف صبحي ، احمد كمال ، اسلام عرفة سلامه ، معوقات الاستثمار الرياضي في جمهورية مصر العربية ، المجلة العلمية للتربية البدنية وعلوم الرياضي ، عدد(٩١) ، ٢١ ، ص ٣٤،٣٦.

الشعبي والضمانات التشريعية يكتمل مثلث نجاح الاستثمارات الرياضية بمصر.

مصادر تمويل الاستثمار في الأندية الرياضية المصرية

نظام الخصخصة

تعد الخصخصة أداة من أدوات الإصلاح الاقتصادي عن طريق المبادأة الفردية المتاحة في الاقتصاد الوطني فالاقتصاد القائم على الاستثمار الفردي يكون قادرا على تحقيق الفعالية والكفاءة الاقتصادية من خلال تفاعل قوى السوق والحرية الاقتصادية وزياده دور الملكية الخاصة ، فالخصخصة تعمل على تحقيق الوحدة الجماعية وحريه الفرد وتوسيع واتاحه الفرص الاستثمارية لهم بحريه ،كما انها تعمل على ازاله

التخلص من حاله الجمود والاحتكار في المجال الرياضي ، والمجال الرياضي يتفاعل ويتأثر بالمجالات الأخرى (١)

وهذا يؤكد لنا ان اللجوء الى نظام الخصخصة هو تأكيد لضعف وانكسار القطاع العام الذى هو رهن للقوانين ومكبل ومقيد باللوائح والعقوبات والجزاءات امام القطاع الخاص الذى لا يرى ولا يهتم الا بالإنتاج والارباح والاستثمار وكلها أهداف لا تأتي الا بالعمل الجاد والتطوير الذى هو حتما يجبر اللوائح والقوانين على التعديل وملائمه أهدافه لكى تتماشى مع متطلبات العمل يوم بيوم لذلك يجب على الدولة اعادة هيكلة الاستثمار الرياضي على وجه الخصوص من حيث اعفاء الدولة

(١) احمد ماهر ، محمد صالح الحناوي : الخصخصة بين النظرية والتطبيق ، الدار الجامعية للطباعة والنشر ، الإسكندرية ١٩٩٥ ، صـــ١٤ ،١٦.

من هذا الاستثمار ونقله الى القطاع الخاص او على الاقل بالمشاركة الفعالة مع القطاع الخاص.

- وتكمن المشكلة في ان مسئوليات الدولة اصبحت كبيره وضخمه ويصاحب هذا زياده في عجز الموازنة والفارق الرهيب ما بين ميزان المدفوعات والمصروفات والذى اصبح يتخطى حاجز المليارات كل ذلك يتأتى مع الزيادة السكانية وايضا زياده الاحتياجات والمطالب الشعبية بينما في الجهة المقابلة نجد ان معظم مؤسسات الدولة تعتمد اعتمادا كلى وجزئي على الدولة في تدبير الميزانيات والنفقات لها فكان لزاما على الدولة ان تتجه لتشجيع القطاع الخاص والمستثمرين للمشاركة في القيام بتحمل اعباء التنمية والتطوير فلم تعد المشكلة كما كانت سابقا وهى المفاضلة بين دوري الدولة وآلياتها ونفوذها وسيطرتها وبين القطاع الخاص ومهاراته واليات السوق وانما

اصبحت القصية الان هي كيفيه تحقيق اكبر قدر من الانسجام والتكامل بينهما بما يساهم في خلق شراكه حقيقيه وفعاله ويجب ان يكون المبدأ فيما بينهم هو لكل قطاع دور فعال الذى لا غنى عنه بحيث يكمل كل قطاع الآخر.

نظام البوت {Boot}

مفهوم مشروعات ال {Boot} في الاستثمار

هو النموذج الذى يتم بمقتضاه استخدام القطاع الخاص في تمويل البنيه الأساسية للاستثمار الرياضي (١)

ومصطلح {Boot} يشير الى :

- الانشاء (build)

(١) صفوت حميدة – دور شركات التأمين في حماية المشروعات القائمة بأسلوب {Bot} ، ندوه إدارة مشروعات البنيه الأساسية باستخدام نظام {Bot} =

الملكية (owne)

التشغيل (pointe)

نقل الملكية (Transfer)

وفى هذا النظام تحصل احدى الشركات الخاصة على مناقصه انشاء وتشغيل مؤسسه رياضيه وتعد مسئولة مسئولية كامله على تمويل وتصميم المشروع الرياضي خلال فتره المناقصة مقابل حصولها على الارباح ويعد عدد معين

=

، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية (فرع الدقهلية – دكرنس) ٢٠٠١ صـ ٣١ .

من السنوات المتعاقد عليها تعود ارباح المشروع الاستثماري بنظام {Boot} الى الحكومة او الدولة [١]

وترى وزارة المالية المصرية ان الشراكة في جوهرها تقوم على تقديم الخدمات العامة من خلال قيام الدولة بالتعاقد مع شركات القطاع الخاص لبناء وتمويل وتشغيل البنيه الأساسية للخدمات العامة ، ومع نهاية مده التعاقد تؤل اصول البنيه الأساسية الى ملكيه الدولة ويطرح هذا البرنامج العديد من العناصر التعاونية التي تتيح للقطاع الخاص المساهمة في تنفيذ المشروعات من خلال اشكال متعددة مثل

[١] حسن أحمد الشافعي :- نظام مشروعات البناء - الملكية - التشغيل - نقل الملكية في التربية البدنية والرياضية ، دار الوفاء سيدى بشر الإسكندرية ٢٠٠٧ ص ٤٦ ، ٤٧.

التصميم والبناء والتشغيل والإدارة والصيانة والخدمات الأخرى [١]

أهمية ومميزات الخصخصة في المجال الرياضي

- بدت الخصخصة في القطاع الرياضي مسألة ضرورية وذلك بتطبيق اساليب متعددة تتراوح ما بين عقود الإدارة والتشغيل او الايجار والبيع الكلى او الجزئي لممتلكات الأندية الرياضية للقطاع الخاص واعفاء الدولة من تمويل النوادي الرياضية وايضا تحويل النوادي الرياضية الى كيانات تجاريه قائمه بذاتها ماليا بعيدا عن تمويل الدولة

[١] وزاره الماليـة المصـرية ، تقريـر البرنـامج القـومي لشـراكة القطـاع العـام والخـاص ، القـاهرة – الوحـدة المركزيـة لشـراكه القطـاعين العـام والخـاص ، فبراير ، الإصدار الأول، ٢٠٠٧ ، صـــ٩.

وتتجلى اهميه الخصخصة للأندية الرياضية في العناصر الآتية :

- اعطاء الفرصة للقطاع الخاص للاشتراك في عمليه التنمية الرياضية .

- ايجاد نوع من المنافسة بين مؤسسه القطاع الخاص مما يؤثر على زياده النمو والرقى بالخدمات والمستويات الرياضية

- استدراك القواعد الشخصية في عمليات البناء الاستثمار الرياضي

- تخفيف العبء على كاهل الدولة بخفض الميزانية المالية المقدمة للنوادي

- الاسراع في تنفيذ واستكمال مشاريع البنيه التحتية في المؤسسات والأندية الرياضية.

ـ الاستفادة من قدرات القطاع الخاص الإدارية والفنية والمالية لتطوير القطاع العام. [١]

ماهية البورصة المصرية

اصبح الاستثمار في البورصة من اهم مجالات الاستثمار على الاطلاق وكثير من المستثمرين في البورصة لا يعملوا ان غايه سوق المال { البورصة } هو ايجاد سوق دائم يتلاقى فيه العرض والطلب والمتعاملون بيعا وشراء وهذا أمر جيد ومفيد ومنع استغلال المحترفين لمن هم غافلين او المسترسلين الذين يحتاجون سواء للبيع او الشراء ولا يعرفون

[١] {١} مخلوف منجحي ، الجانب القانوني لاستثمار المؤسسات الاقتصادية في النوادي الرياضية المحترفة لكرة القدم بالجزائر، اطروحة دكتوراه جامعه الجزائر ،٢٠١٤،صـ ٥٥ .

حقيقه الأسعار ولا يعرفون الاسهم التي تحتاج للبيع او الشراء

فالبورصة :- هي سوق منظمه لتبادل الأسهم والسندات يقوم الافراد من خلالها بتبادل هذه الاوراق في ظل اطار قانوني محكم حتى لا تضيع الحقوق ورؤوس الأموال ويكون هناك تقييم موضوعي لحقيقه الشركات التي تتداول اسهمها ومن الممكن اعتبار ان الدور الأساسي للبورصة هو المساهمة في نقل رؤوس الاموال من الجهة التي لديها فائض (المقرض) الى الجهة التي لديها عجز (المقترض)

وبالتالي المساهمة في تمويل خطط التنمية والتطوير وتوجيه الموارد الى المجالات الاكثر ربحيه .[١]

إجراءات عملية القيد

١- ألا يقل عدد المساهمين بالشركة بعد الطرح عن ٣٠٠مساهم.

٢- الا تقل نسبة الأسهم مرة التداول عن ١٠% من إجمالي أسهم الشركة او ٨ في الالف من راس المال السوق من التداول

٣- ألا يقل رأس مال الشركة المصدر والمدفوع بالكامل عن ١٠٠ مليون جنيه [١]

[١] موافى ، ممدوح عبد العليم سعد ، منى محمد الطاهر احمد ، التنبؤ بعائد الاستثمار في الأوراق المالية ، الطبعة الثالثة / مصر ، جامعة عين شمس =

تحويل الأندية الرياضية لشركات مساهمة وادراجها في البورصة المصرية

تعريف شركة المساهمة:-

هي احدى شركات الأموال ، شركائها جميعا مساهمون يتكون رأس مالها من مجموعه من الاسهم متساوية القيمة وقابله للتداول ، وبذلك يمكن القول ان شركة المساهمة قائمه في الاساس على الاعتبار المالي وليس الشخصي للشركاء وبما ان الشركة المساهمة قائمه على الاعتبار المالي وليس الشخصي للشركاء فان مسئولية شركائها محدودة فيما

=

، كلية التجارة ، ٢٠١٣م ، ص٢٣.

(١) اليوم السابع لأول مرة قيد شركه بالبورصة المصرية بغرض التداول .. أعرف التفاصيل ، موقع اليوم السابع ٢٠٢٣ ، تم الاسترجاع ٢٠٢٣/١١/٢٧.

يخص ديون الشركة بمعنى أنهم لا يسالوني سوى في حدود حصصهم من راس المال كما تكتسب الشركة شخصيتها الاعتبارية المستقلة عن الشركاء وهى المنشآت التي يتم تقسيم راس المال فيها الى حصص وأسهم

عرفتها المادة الثانية من قانون شركات المساهمة رقم ١٥٩لسنه ١٩٨١ بانها

هي الشركة التي تنقسم راس مالها الى أسهم متساوية القيمة وقابله للتداول ولا يكون كل شريك فيها مسئولا عن ديون الشركة الا بقدر ما يملكه من أسهم او لا تقترن باسم أحد

الشركاء وإنما يكون أسهم يشتق من الغرض الذى انشات من أجله [1]

بورصة النيل

وتلعب الشركات المتوسطة والصغيرة دورا محوريا في الاقتصاد المصري حيث تسهم بنحو ٧٥% من النمو الاقتصادي و٨٠% من العمالة وعلى الرغم من الأهمية البالغة لتلك الشركات الا انها كثيرا ما تواجهه صعوبات تمويليه عند الرغبة في التوسع والوصول الى اسواق جديده وقد اولت الدولة اهتماما كبيرًا في هذا الأمر من خلال المبادرات ومنها إنشاء بورصة النيل والتي تعد اهم الجات

[1] محمد عبد الخالق ، قانون رقم ١٥٩ لسنه ١٩٨١ بإصدار قانون الشركات المساهمة ،موقع موسوعة القانون المصري ، تم الاسترجاع ٢٠٢٤/١/٢ .

التي تساعد الشركات المتوسطة والصغيرة في الحصول على التمويل وزياده رأس مالها.

ماهي بورصة النيل

هي أول سوق لتمويل الشركات المتوسطة والصغيرة بمنطقه الشرق الاوسط وشمال افريقيا وهى عباره عن بورصة مصريه داخل بورصة القاهرة والإسكندرية.

ـ توفر بورصة النيل فرص تمويل للشركات ذات الامكانيات الواعدة في كافه القطاعات بدون تعقيدات بما يسمح برفع قدراتهم التنافسية وتوفر المزيد في فرص العمل في اطار يجمع بين المرونة في قيد الشركات الواعدة مع توفير الحماية لحقوق كلاً من الشركات المقيدة والمستثمرين.

أهميه بورصة النيل للشركات الصغيرة والمتوسطة ومزايا التحول لشركة مساهمة

في ظل المتغيرات والمستجدات الاقتصادية فانه من الطبيعي ان تتعرض الشركات وخاصه المتوسطة والصغيرة لمخاطر قد تهدد كيانها واستمراريتها عاجلا او آجلًا ،.ولذلك اصبح من الضروري العمل على تطوير الشركات المتوسطة والصغيرة من خلال تحويلها الى شركات عامة ومقيدة في البورصة مما يزيد من قدرتها على مواجهة التحديات والمتغيرات وكذلك حمايتها من الانهيار بالإضافة الى المزايا الاخرى التي توفرها بورصة النيل وهى كالاتي :-

١} الحصول على تمويل طويل الأجل لتنميه وتطوير اعمال الشركات عن طريق زياده راس مالها أو طرح جزء من أسهمها للاكتتاب.

٢} وضع اقوى امام العملاء والموردين والبنوك.

٣} تحديد قيمة عادله للشركة وحمايتها من التفتت في الأجيال القادمة.

٤} حمايه حقوق الشركاء وتسهيل عمليه خروجهم من الشركة في حاله رغبتهم وبالقيم العادلة.

٥} تسهيل عمليات اندماج الشركات الصغيرة واتحادها لتكوين كيانات اكتر تنافسيه .

التسهيلات المقدمة للقيد في بورصة النيل.

- قواعد قيد اكثر مرونة مقارنه بالسوق الرئيسي.
- قواعد افصاح ميسرة فقدم اعفائهم من بعض الشروط الافصاح التي لا تخل بسلامه السوق وآمنة
- قواعد مساعده وتأهيل الشركات في عمليه القيد وطرح الأسهم.

وجود رعاة معتمدين يؤهلون الشركات في عمليه القيد وطرح الأسهم بالتنسيق مع قطاع الشركات المقيدة بالبورصة كما يساعدون في عمليه طرح الاسهم للاكتساب .

تعلق اقل للقيد { تم تخفيض القيد للشركات المتوسطة والصغيرة بحيث لا تزيد عن ٢ في الألف من رأس المال للشركة المقيدة [١]

الشروط العامة للقيد ببورصة النيل

- وفقا لقرار مجلس ادارة الهيئة رقم ٦٢ لسنه ٢٠٠٧ بتاريخ ٢٠٠٧/٧/١١ بشأن قواعد قيد الاوراق المالية المصدرة من الشركات الصغيرة والمتوسطة (ويقصد بها الشركة التي يقل راس مالها المصدر عن ٢ مليون جنيه)، وبتاريخ ٢٠١٠/٦/٧ تم تعديل هذا القرار بزيادة الحد الاقصى لراس مال الى ٥٠ مليون جنيه مصري بناء على طلب من البورصة للسماع

[١] موقع البورصة المصرية ، بورصة النيل ، موقع البورصة المصرية ، بدون تاريخ؛ تم الاسترجاع ٢٠٢٤/١/٣.

للشركات التى تزيد راس مالها عن ٢٥ مليون جنيه للقيد بها

ومن أهم قواعد القيد ما يلى :-

١. أن تكون الشركة مصدرة الأوراق المالية قد اصدرت القوائم الخاصة بها لسنه ماليه واحده على لأقل سابقه على تاريخ طلب القيد
٢. ألا تقل حقوق المساهمين في السنة المالية السابقة لتاريخ طلبي القيد عن ٥٠% من راس المال المدفوع (أي انه مسموح بقيد الشركات الخاسرة ولديها خسائر مرحلة)
٣. أن يكون رأس المال المصدر مدفوعا بالكامل وبقيمه للسهم تتراوح بين جنيه واحد وخمسه جنيهات
٤. ألا تقل عدد الاوراق المالية المصدرة والمطلوب قيدها عن ١٠٠ الف سهم
٥. ألا تقل الأوراق المالية المطروحة للتداول بالبورصة عن ١٠% من مجموع الاوراق المالية ولا يقل عدد المساهمين عن ٢٥ مساهم يجوز للجنه للقيد قبول قيد الورقة المالية ولو لم يتوافر بها هذا الشرط على ان تتعهد الشركة باستيفاء هذا الشرط خلال سنه على الاكثر من تاريخ القيد .

٦. ومن ضمن احكام القيد ببورصة النيل ان تتعاقد الشركة مع احد الرعاة المعتمدون وعليه معاونة الشركة في الالتزام بقواعد ومعايير القيد والافصاح على ان يستمر التزام الراعي لمده لا تقل عن سنتين { وفى حالة الرغبة في فسخ التعاقد مع الراعي فعلى الشركة اخطار البورصة خلال مده لا تزيد عن شهر بالراعي الجديد}

- **دور الحوكمة في تطوير الأداء المالي للأندية الرياضة المصرية**

ـ نشأت حوكمة الشركات

إن حوكمة الشركات (CORBORATE GOVERNANCE) عبارة عن مصطلح تم البدء في استخدامه مع بداية عقد التسعينات من القرن الماضي حيث تزايد استخدام هذا المصطلح بشكل واسع في السنوات الأخيرة وأصبح شائع الاستخدام من قبل الخبراء أولئك العاملون في المنظمات الدولية والإقليمية والمحلية وأن ظهور نظرية (الوكالة) (Agency Theory) وما ارتبط بها أدى إلى إلقاء

الضوء على المشكلات التي تنشأ نتيجة تضارب المصالح بين أعضاء ومجالس اداره الشركات وبين المالكين الى زياده الاهتمام والتفكير في ضرورة وجود مجموعه من القوانين واللوائح التي تعمل على حمايه مصالح المساهمين والحد من التلاعب المالي والاداري الذي يقوم به اعضاء مجالس الإدارة والادارات التنفيذية بهدف تعظيم مصالحهم الخاصة وقد كان من ابرز العوامل الدافعة لظهور الحكومة في المؤسسات كمصطلح علمي واستخدامه كوسيله للرقابة في تصرفات الإدارة هو ظهور الانهيارات المالية في العديد من بلدان العالم من هنا كانت بداية التفكير في كيفية حمايه المستثمرين من اخطاء مجالس اداره الشركات واهميه الالتزام بالسياسات والاجراءات الرقابية وعلى دورها في جذب الاستثمارات ودعم اقتصاديات الدول من خلال وضع اسس معينه للعلاقة بين مجلس الإدارة والمديرين من ناحيه وبين المستثمرين واصحاب المصالح من جهة اخرى لضمان وجود الشفافية في التعامل ومنع حدوث الانهيارات المالية في المستقبل وقد اصبح من الواضح تماما

ان تطبيق مفهوم الحكومة للشركات يحدد بدرجه كبيره مصير الشركات واقتصاديات الدول في عصر العولمة [١]

ـ مفهوم حوكمة الشركات :-

تعددت تعريفات حوكمة الشركات بتعدد كتاباتها واختلاف وجهات نظر الكتاب وذلك على حسب العديد من الامور التنظيمية والاقتصادية والمالية والاجتماعية للشركات ومن التعريفات المطابقة بمفهوم الحوكمة للشركات الحكومية هي النظام الذي يتم من خلاله توجيه أعمال المنظمة ومراقبتها على أعلى مستوى من اجل تحقيق اهدافها والوفاء بالمعايير اللازمة للمسؤولية والنزاهة والشفافية [٢]

(١) مؤيد علي الفضل العلاقة بين الحاكمية المؤسسية وقيمه الشركة ودراسة حاله الأردن مجله افاق الاقتصادية ،العدد ١٢ ، المجلد ٢٨ ، اتخاذ غرف التجارة والصناعة في دوله الإمارات العربية المتحدة ، ٢٠٠٧م ، ص ٢٣ .

(٢) طارق عبد العال حوكمة الشركات الدار الجامعية الطبعة الثانية الإسكندرية ٢٠٠٧ ص ٤

تعريف الحوكمة:-

هي مجموعه من القواعد والحوافز التي تهتدي بها اداره الشركات لتعظيم محيط الشركة وقيمتها على المدى البعيد لصالح المساهمين (١)

أهمية الحوكمة:-

تعد حوكمة الشركات من اهم العمليات الضرورية واللازمة لتحسين عمل الشركات وتأييد نزاهة الإدارة فيها وكذلك الوفاء بالالتزامات والتعهدات وضمان تحقيق الشركات لأهدافها وبشكل قانوني واقتصادي سليم خاصه ما يتصل بتفعيل دوره الجمعيات العمومية لحمله الاسهم والاطلاع بمسؤولياتهم وممارسه دورهم بالرقابة والاشراق على اداء الشركات وعلى اداء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين في هذه الشركات ما مما يؤدي الى الحفاظ على مصالح

جميع الأطراف وهذا ما يوضح أهمية الحوكمة او كما من حيث الاتي:-

١- تفعيل مشاركه جميع الفئات المجتمع ومؤسساته واحزابه المختلفة بإدارة الحياة العامة وتوجيهها

٢- خلق حاله من الشفافية والمساءلة في عمل جميع الادارات والمؤسسات

٣- توفير بيئة من المميزات الحسنة ترتقي بالمجتمع وتحقق الشرعية وتوفير الحرية لإنشاء منظمات المجتمع المدني

٤- تفعيل المشاركة الإيجابية في الحياة العامة وتدعيم حريه التعبير عن الراي.

=

(١) محمد مصطفى سليمان حوكمة الشركات ومعالجه الفساد المالي والاداري الدار الجامعية الإسكندرية ص ١٥

٥- تضمن وجود وجودها هياكل ونظم قانونيه تشريعيه ثابتة وعادله تعتمد على المحاسبة والشفافية في عمل كل الادارات وتحقيق التعاون المثمر ولا يسيء من التحقيق المصلحة العامة[١]

الخاتمة

في خاتمة البحث نؤكد ان الرياضة عامة وكرة القدم خاصة أصبحت صناعة بل وأصبحت من أهم الأدوات الاقتصادية التي تجيد استخدامها كثر من الدول حتى أضحت من أهم مصادر الدخل القومي لتلك البلاد والعكس هو ما يحدث في مصر حيث أن جميع الأندية والهيئات والاتحادات الرياضية تعتمد في تمويلها على الدعم الحكومي بشكل أو بصورة

[١] غادة لطفي دليل ارشادي حول الحكي الرشيد مشروع تحسين جوده الخدمات الحكومية المقدمة للمواطنين مركز العقد الاجتماعي القاهرة ٢٠١٥ ص ١٤

رئيسية حتى أصبحت عبئ ثقيل على ميزانية الدولة المصرية لذا كان من الضروري التغيير من الدعم الحكومي إلى الدعم الذاتي وإيجاد مصادر أخرى أمر حتمي في بلد تمتلك مقومات وأرقام قياسية في قارة بأكملها وتمتلك مصر من المميزات والخصائص ما لا تملكه الدول المتقدمة في صناعة الرياضة ، لذا وجب علينا الانتقال والتحول من مرحلة الهواة إلى المرحلة الاحترافية والاستثمار الرياضي الحقيقي.

النتائج العامة

١- عدم وجود تخطيط وتنسيق بين الهيئات والجهات المعنية بالرياضة المصرية وتحديد المسئولية فيما بينهم لكي تتمكن الأندية الرياضية من الاستثمار في مجال الرياضة.

٢- قلة الخبراء والكوادر المتخصصين في مجال الاستثمار الرياضي.

٣- عزوف المستثمرين عن الاستثمار في المجال الرياضي بسبب الإجراءات الروتينية الطويلة والمعقدة.

٤- البنوك والمؤسسات الاقتصادية المصرية لا تقدم أي امتيازات أو تسهيلات أو قروض للاستثمار في القطاع الرياضي.

٥- عدم وجود تشريعات وقوانين للاستثمار في المجال الرياضي واضحة ومحفزة للمستثمرين.

٦- عدم وجود قوانين او تشريعات تسمح للهيئات الرياضية بإقامة مشروعات استثمارية رياضية.

٧- الإعلام غير مهتم بالتوضيح للرأي العام مدى أهمية تطبيق الاستثمار في الأندية الرياضية.

٨- آليات فض المنازعات الرياضية غير واضحة.

٩- وجود مخاوف غير مبررة من تحويل الأندية لشركات مساهمة وإدراجها في البورصة المصرية.

١٠- عدم الاستفادة من مراكز الشباب والرياضة المنتشرة في كل انحاء مصر.

التوصيات

١- الاعلام عليه دور كبير ومهم في عملية توضيح أهمية تطبيق الاستثمار في الأندية الرياضية أمام الرأي العام.

٢- وضع خطط مستقبلية يتم فيها التنسيق بين الجهات والهيئات الرياضية وتحديد مسئولية كل جهة منها لكي تتمكن الأندية الرياضية من الاستثمار في المجال الرياضي.

٣- يجب وضع مراكز الشباب والرياضة كعنصر أساسي وهام من عناصر صناعة الرياضة في مصر.

٤- العمل على تذليل جميع العقبات الروتينية أمام المستثمرين في المجال الرياضي ومحاولة جذبهم بوضع مزايا للاستثمار في الأندية الرياضية.

٥- يجب تطوير التشريعات والقوانين الخاصة بالاستثمار الرياضي لأن التشريع الرياضي هو القاطرة التي تقود الاستثمار في هذا المجال.

٦- استحداث هيئة خاصة بالإشراف والمتابعة على كل ما يخص الرياضة المصرية والاستثمار الرياضي وتسمى هيئة الاستثمار الرياضي.

٧- يجب وضع آليات واضحة وعادلة لفض المنازعات الرياضية.

المراجع والمصادر :

الكتب :

١. احمد ماهر ، محمد صالح الحناوي : الخصخصة بين النظرية والتطبيق ، الدار الجامعية للطباعة والنشر ، الإسكندرية ١٩٩٥ .

٢. حسن أحمد الشافعي :- نظام مشروعات البناء – الملكية – التشغيل – نقل الملكية في التربية البدنية والرياضية ، دار الوفاء سيدى بشر الإسكندرية ٢٠٠٧ .

٣. طارق عبد العال حوكمة الشركات الدار الجامعية الطبعة الثانية الإسكندرية ٢٠٠٧ .

٤. عبد الرحمن صوفي عثمان وآخرون : الخدمة الاجتماعية في مجال رعاية الشباب ، بل برنت للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٩٧م .

٥. غادة لطفي دليل ارشادي حول الحكي الرشيد مشروع تحسين جوده الخدمات الحكومية المقدمة للمواطنين مركز العقد الاجتماعي القاهرة ٢٠١٥.

٦. كمال الدين درويش ، واخرون ، اقتصاديات الرياضة ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، ٢٠١٣ .

٧. محمد مصطفى سليمان حوكمة الشركات ومعالجه الفساد المالي والاداري الدار الجامعية الإسكندرية .

٨. موافى ، ممدوح عبد العليم سعد ، منى محمد الطاهر احمد ، التنبؤ بعائد الاستثمار في الأوراق المالية ، الطبعة الثالثة / مصر ، جامعة عين شمس ، كلية التجارة ، ٢٠١٣م .

٩. نبيه العلقمي وآخرون : اقتصاديات الرياضة والقومية الدولية ، مركز الكتاب للنشر والطباعة ، القاهرة ، ٢٠١٢م.

المجلات العلمية والدوريات :

١. أشرف صبحي ، احمد كمال ، إسلام عرفة سلامه ، معوقات الاستثمار الرياضي في جمهورية مصر العربية ، المجلة العلمية للتربية البدنية وعلوم الرياضي ، عدد(٩١) ، ٢٠١٠ .

٢. حسين علي كنتار العبودي ، أهمية الاستثمار الرياضي في تطوير المنشآت الرياضية العراقية ، المجلة العلمية ، العدد الثالث عشر ، جامعة مستغانم ، ٢٠١٦ .

٣. صفوت حميدة – دور شركات التأمين في حماية المشروعات القائمة بأسلوب {Bot} ، ندوه إدارة مشروعات البنيه الأساسية باستخدام نظام {Bot} ، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية (فرع الدقهلية – دكرنس) ٢٠٠١ ..

٤. محمد احمد عباس ، الاستثمار في الأندية الرياضية " اهميته "، مميزاته ، معوقاته " بحث منشور بالمجلة العلمية للتربية البدنية وعلوم الرياضة ، كلية التربية الرياضية للبنين ، جامعة حلوان (٤) طبعة ٧٨ عام٢٠١٦ .

٥. مخلوف منجحي ، الجانب القانوني لاستثمار المؤسسات الاقتصادية في النوادي الرياضية المحترفة لكرة القدم بالجزائر، اطروحة دكتوراه جامعه الجزائر ،٢٠١٤.

٦. مؤيد علي الفضل العلاقة بين الحاكمية المؤسسية وقيمه الشركة ودراسة حاله الأردن مجله افاق الاقتصادية ،العدد ١٢ ، المجلد ٢٨ ، اتخاذ غرف التجارة والصناعة في دوله الإمارات العربية المتحدة ، ٢٠٠٧م .

٧. وزاره المالية المصرية ، تقرير البرنامج القومي لشراكة القطاع العام والخاص ، القاهرة – الوحدة المركزية لشراكه القطاعين العام والخاص ، فبراير ، الإصدار الأول، ٢٠٠٧.

الأبحاث والرسائل العلمية :

١. أحمد محمد ساتي الخطيب ، دراسة حالة الاستثمار في الأندية الرياضية المحلية بالخرطم ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الخرطوم ، ٢٠١٦ .

٢. أشرف محمود حسين العجيلي : معوقات الاستثمار الرياضي في المجال الرياضي في ج.م.ع ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية الرياضية للبنين ، جامعة حلوان ، القاهرة ، ١٩٩٩م .

٣. حسام رضوان كامل : اقتصاديات الاتحادات الرياضية الأوليمبية المصرية "دراسة تحليلية" رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية الرياضية ، جامعة جلوان ، عام ٢٠٠٠م .

٤. مهري عبدالمالك ، دراسة الجدوى المالية للمشروعات الاستثمارية ومساهمتها في انجاز "القرار الاستثماري" دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب بتبسة . رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة تبسه الجزائر ٢٠١٣.

المواقع الالكترونية :

١. موقع البورصة المصرية ، بورصة النيل ، موقع البورصة المصرية ، بدون تاريخ؛ تم الاسترجاع ٢٠٢٤/١/٣.

٢. اليوم السابع لأول مرة قيد شركه بالبورصة المصرية بغرض التداول .. أعرف التفاصيل ، موقع اليوم السابع ٢٠٢٣ ، تم الاسترجاع ٢٠٢٣/١١/٢٧.

٣. دندراوي الهواري ، أرباح الدوري الانجليزي لكرة القدم تفوق دخل قناة السويس و ٤ دول افريقيا .. ، اليوم السابع ، ٢٠١٩ تم الاسترجاع ٢٠٢٤/١/١م.

٤. فوشم احمد رجب عبدالخالق ، تطور التشريع الاستثماري واثره في جذب الاستثمار المباشر ، موقع المعرفة ٢٠٢٠، تم الاسترجاع ٢٠٢٢/٦/٣٠.

٥. محمد عبد الخالق ، قانون رقم ١٥٩ لسنه ١٩٨١ بإصدار قانون الشركات المساهمة ،موقع موسوعة القانون المصري ، تم الاسترجاع ٢٠٢٤/١/٢ .

٦. يحيى حسن ، الترويح الرياضي " مفهوم مراكز الشباب" ، ٢٠١٧ ، تم الاسترجاع ٢٠٢٤/١/٧م.

٧. يوسف ورداني ، السياسة العامة للرياضة في مصر ، موقع الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، ٢٠١٩ ، تم الاسترجاع ٢٠٢٤/٤/١ م.